



ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل: حالة مصر

طارق نوير

معهد التخطيط القومي – جمهورية مصر العربية

E-mail: tnouiar@idsc.net.eg

المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف "

(23-25 مارس 2009 ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية)

”ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل: حالة مصر”

طارق نوير

أولاً - مقدمة :

اعتمدت الإدارة الاقتصادية في مصر على القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية الاقتصادية والصناعية ، وتوفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الزيادات الكبيرة للداخلين الجدد إلى سوق العمل وامتصاص الرصيد المتراكم من البطالة . فمنذ صدور ورقة أكتوبر في عام 1974 وحتى الآن ، توجهت مصر للأخذ بمبادئ الاقتصاد الحر والاعتماد على قوى وآليات السوق ، كما شهدت الأعوام منذ عام 1991 وحتى الآن ، إطلاق برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، والتي معها بدأ تنفيذ برنامج للخصخصة وتحويل الشركات العامة إلى ملكية القطاع الخاص ، ومن ثم تقلص دور القطاع العام ، الأمر الذي نقل عبء توفير فرص العمل إلى القطاع الخاص .

ونظراً للارتباط القوي بين نمو الناتج الصناعي التحويلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، وإزاء محدودية فرص التوسع الزراعي ، فقد استندت استراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر إلى القطاع - الخاص - الصناعي كقطاع قائد ومحرك اساسي لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية .

إلا أن هناك اعتقاداً متزايداً بان إسهام القطاع الخاص وخاصة القطاع الخاص الصناعي في تحقيق هدف التوظيف كان ضعيفاً ، فهل هذا الاعتقاد صحيح ؟ . ومعنى آخر ، هل ساهم القطاع الخاص الصناعي خلال فترة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في توفير فرص عمل بالقدر الذي تناسب مع الآمال المعقودة على هذا القطاع ، وبالقدر الذي يتوافق مع ما تحقق في الدول الصناعية الأخرى التي سبقت مصر في مضمار التنمية الصناعية ؟ .

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل دور القطاع الخاص الصناعي المصري في توفير فرص العمل للفترة من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005 ، من خلال توظيف منهجية التحليل الاحصائي المقارن ، وذلك للفترة من عام 1982/1981 إلى عام 1991/1990 مع الفترة من عام 1992/1991 إلى عام 2006/2005 ، للوقوف على تطور مؤشرات الناتج والاستثمار والعمالة في القطاع الخاص الصناعي ، وفحص درجات الكثافة الرأسمالية المصاحبة للفن الانتاجي المستخدم ، ومرونة التوظيف . هذا إلى جانب استخدام منهجية قياسية لتقدير محددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي .

وبعد المقدمة ، ينصب القسم الثاني من الدراسة على فحص الأداء الكلي للقطاع الخاص الصناعي ، ويستعرض القسم الثالث تحليل دور القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل ، بينما يخصص القسم الرابع لتعيين

محددات التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى قياسيا ، ثم يعرض القسم الخامس لبعض مضامين السياسة . وتختتم الدراسة بالمراجع المستخدمة وملاحق الدراسة .

ثانياً - تطور الأداء الكلى للقطاع الخاص الصناعى :

شهد الاقتصاد المصرى - مثله فى ذلك مثل العديد من اقتصادات الدول النامية - تطوراً كبيراً فى دور القطاع الخاص منذ أوائل النصف الثانى من القرن العشرين، حيث بدأت الدولة أولى خطواتها نحو زيادة دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية بعد حرب أكتوبر 1973 بتبنيها لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام 1974 ، وذلك بعد أن عانى الاقتصاد المصرى العديد من المثالب الناجمة عن الفترة التى تمتعت فيها الصناعات المحلية بسياسات حماية عالية ، دون اكتسابه لمزايا تمكنه من التحول باتجاه مرحلة تصدير هذه المنتجات للخارج. ولبيان تطور أداء القطاع الخاص الصناعى ، يستعرض هذا الجزء من الدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع الخاص الصناعى ، وهيكلكم القطاع الخاص الصناعى طبقاً لحجم المنشآت وطبيعتها ، وذلك على النحو التالى .

1-2. سلوك المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للقطاع الخاص الصناعى :

اتسمت الفترة من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005 ، بالكثير من التغيرات التشريعية والمؤسسية التى طرأت على بيئة الأعمال فى الاقتصاد المصرى ، والتى عكست توجه الدولة نحو الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص ، والقطاع الخاص الصناعى بشكل خاص. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين : الفترة الأولى ، وهى امتداد فترة الانفتاح الاقتصادى من عام 1982/1981-1990/1991 ، والفترة الثانية ، وهى فترة الإصلاح الاقتصادى من عام 1991/1992-2006/2005 . وقد كان من ملامح فترة الانفتاح والتحرير التى شهدتها البيئة الاقتصادية فى مصر : تشجيع الصادرات ، والبدء فى إصلاح التعريفات الجمركية ، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات ، وجذب المزيد من الاستثمارات من خلال تحديث قانون تشجيع الاستثمار العربى والاجنبى ، وتوفير مجموعة من الحوافز له ، ومعالجة اختلال الأسعار النسبية . وفى بداية التسعينات من القرن العشرين تبنت الحكومة المصرية برامج للإصلاح الاقتصادى ، استندت إلى مكونين أساسيين : سياسات للتثبيت ، وسياسات للتكيف الهيكلى ، حيث تضمنت سياسات التثبيت : تنفيذ سياسات مالية ونقدية محددة ، استهدفت علاج الاختلالات فى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات . أما سياسات التكيف الهيكلى ، فقد اشتملت على إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسواق العمل ورأس المال ، وذلك لضمان تحقيق كفاءة أعلى فى العملية الإنتاجية وترشيد دور القطاع العام ، ومن خلال استخدام الحوافز المناسبة لدعم النشاط الخاص¹ . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن ، هو : هل أثرت هذه التغيرات " بالإيجاب " على أداء القطاع الخاص الصناعى ؟. تشير المؤشرات الواردة فى الجدول رقم (1) إلى الآتى :

جدول رقم (1) أداء القطاع الخاص الصناعي خلال الفترة من 1982/1981-2006/2005

البيان	متوسط الفترة 1982/1981- 1990/1991 (%)	متوسط الفترة 1992/1991- 2006/2005 (%)	متوسط اجمالي الفترة (%)
معدل نمو استثمارات القطاع الخاص الصناعي	29.7	17.7	22.2
نسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات قطاع الصناعة	39.1	63.6	53.8
نسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات القطاع الخاص	22.8	17.8	19.8
معدل نمو العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعي	10.3	8.0	9.0
نسبة عمالة القطاع الخاص الصناعي إلى جملة العمالة في قطاع الصناعة	40.1	69.4	58.4
نسبة عمالة القطاع الخاص الصناعي إلى جملة عمالة القطاع الخاص	7.2	12.8	10.7
معدل نمو الناتج للقطاع الخاص الصناعي الحقيقي	12.0	8.6	9.9
نسبة الناتج في القطاع الخاص الصناعي إلى جملة الناتج في قطاع الصناعة	41.2	68.4	58.2
نسبة الناتج في القطاع الخاص الصناعي إلى جملة الناتج للقطاع الخاص	11.4	18.1	15.6

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، " سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1982/1981-2006/2005 " .

- بالنسبة لتغيرات الاستثمار ، فقد تزايدت نسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات قطاع الصناعة ما بين فترتي الدراسة (امتداد فترة الانفتاح ، وفترة الإصلاح الاقتصادي) ، إلا أن كلا من : معدل نمو استثمارات القطاع الخاص الصناعي ، ونسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات القطاع الخاص شهدت انخفاضا في الفترة الثانية (17.7% ، و 17.8%) بالمقارنة بالفترة الأولى (29.7% و 22.8%) وذلك على الترتيب . هذا ويعد متوسط نسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات القطاع الخاص ، خلال فترة التحليل بأكملها منخفضا نسبيا (19.8%) ، وذلك في ضوء الآمال المعقودة على القطاع الخاص الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المنشودة ، وتوفير المزيد من فرص العمل من قبل هذا القطاع .

- وفيما يتعلق بمتغيرات العمالة ، نجد انه على الرغم من تزايد نسبة عمالة القطاع الخاص الصناعي إلى جملة العمالة في قطاع الصناعة ، ونسبة عمالة القطاع الخاص الصناعي إلى جملة عمالة القطاع الخاص ما بين فترتي الدراسة ، إلا ان الأمر السلبي تمثل في انخفاض معدل نمو العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعي من 10.3% في المتوسط خلال الفترة الأولى ، إلى 8% في المتوسط خلال الفترة الثانية .

- وبالنسبة لمتغيرات الناتج ، فقد شهد معدل نمو ناتج القطاع الخاص الصناعي الحقيقي انخفاضا من 12% كمتوسط خلال الفترة الأولى ، إلى 8.6% كمتوسط خلال الفترة الثانية . وعلى الرغم من ذلك يعد معدل نمو ناتج القطاع الخاص الصناعي الحقيقي كمتوسط خلال الفترة الكلية للدراسة 9.9% ، معدلا جيدا بالمقارنة بنظيره على مستوى قطاع الصناعة ، أو على مستوى الاقتصاد القومي . كما شهدت كل من : نسبة ناتج القطاع الخاص الصناعي إلى جملة ناتج قطاع الصناعة ، ونسبة الناتج في القطاع الخاص الصناعي إلى جملة ناتج القطاع الخاص ارتقاعا ما بين فترتي الدراسة . وعليه فانه يمكن اجمال النقاط السلبية في أداء القطاع الخاص الصناعي في الاتي : انخفاض كل من معدل نمو استثمارات القطاع الخاص الصناعي ، ونسبة استثمارات القطاع الخاص الصناعي إلى جملة استثمارات القطاع الخاص ، وانخفاض معدل نمو العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعي . وأيضا انخفاض معدل نمو الناتج للقطاع الخاص الصناعي الحقيقي ، وذلك خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى . الأمر الذي قد يشير إلى حدوث تحول هيكلى لصالح القطاع الخاص الخدمى على حساب القطاع الخاص الصناعي والزراعى ، وما يتطلبه من ضرورة تحقيق وإحداث نمو متوازن للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

وجدير بالذكر فانه على الرغم من الارتفاع المستمر لنسبة العمالة في القطاع الخاص الصناعي إلى جملة العمالة في القطاع الخاص بين فترتي الدراسة ، لتصل إلى 16.5% في عام 2006/2005 ، إلا انها لاتزال اقل من المعدلات السائدة في بعض دول العالم التي سبقت مصر في مضمار التصنيع .

2-2. هيكل القطاع الخاص الصناعي طبقاً لحجم المنشآت وطبيعتها :

طبقا لبيانات السجل الصناعي المصرى ، تمثل المنشآت الصناعية المتناهية فى الصغر والصغيرة ، حوالى 85% من اجمالى عدد المنشآت الصناعية ، ولكنها لاتستحوذ إلا على نسبة قليلة من اجمالى الإنتاج الصناعى (حوالى 10%) ،

² - World Bank , World Development Indictors , 2007 .

ومن التكاليف الاستثمارية (حوالى 5%) ، بما يعكس القدرة المحدودة للصناعات الصغيرة على الوصول إلى التمويل³، كما يقدر نصيبها من اجمالى العمالة الصناعية ، بحوالى 25% ، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (2) .

جدول رقم (2) هيكل قطاع الصناعة المقيّد فى السجل الصناعى طبقاً لحجم المنشأة - عام 2005

البيان	عدد المنشآت		قيمة الإنتاج		التكاليف الاستثمارية		عدد العمال (ألف عامل)	
	عدد	%	قيمة	%	قيمة	%	عدد	%
المنشآت المتناهية فى الصغر (استثمارات اقل من 500 ألف جنيه)	18868	78.5	5499	2.2	1637	0.8	143.5	10.4
المشروعات الصغيرة (من 500 ألف - 5 مليون جنيه)	2065	8.6	20124	7.9	8976	4.3	198.8	14.4
المشروعات المتوسطة (من 5 مليون - 15 مليون جنيه)	1555	6.5	25376	10.0	13464	6.4	200.3	14.5
المشروعات الكبيرة (استثمارات أكثر من 15 مليون جنيه)	1546	6.4	203146	79.9	185144	88.5	836.2	60.6
الاجمالى	24034	100	254145	100	209221	100	1378.8	100

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، " الهيئة العامة للتنمية الصناعية " ، مجلد (1) العدد (5) ، يونيو 2006

ويبين بحث العمالة بالعينة عام 2006، أن حوالى 82% من اجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص الصناعى يعملون باجر نقدى ، وتستحوذ الإناث على حوالى 12% فقط من اجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص الصناعى⁴ . وتشير إحدى الدراسات الى ان نسبة العاملين فى القطاع الخاص الصناعى غير المنظم الى اجمالى العاملين فى القطاع الخاص الصناعى

2002 (68)

"

"

3

⁴ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، " بحث العمالة بالعينة عام 2006 " 2007 .

ترواحت ما بين 48% ، و 80% ، وذلك طبقا لبيانات تعداد السكان عام 1996⁵. ومما يؤكد وجود نسبة ملموسة ومعنوية من العمالة غير الرسمية فى القطاع الخاص الصناعى ، ان عدد العاملين فى القطاع الخاص الصناعى طبقا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية يقدر بحوالى 2.4 مليون عامل ، بينما يقدر بحوالى 1.4 مليون عامل طبقا لبيانات السجل الصناعى التابع لهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وذلك فى عام 2006/2005. وأيضا يوضح تعداد السكان والمنشآت لعام 2006 ، ان عدد منشآت الصناعات التحويلية بلغ حوالى ، 221.5 ألف منشأة - منها 175.4 ألف منشأة يعمل فيها من 1-4 عامل - بينما فى المقابل فان عدد المنشآت الصناعية المسجلة فى السجل الصناعى يبلغ - فقط - حوالى 24 ألف منشأة. الأمر الذى يؤكد على وجود نسبة غير قليلة من المنشآت والعمالة الخاصة الصناعية التى تعمل فى ظل الإطار غير الرسمى أو غير المنظم.

وعليه يتبين أن القطاع الخاص الصناعى ليس قطاعا متجانسا ، فهناك القطاع الصناعى الاستثمارى ، والقطاع الخاص الصناعى المحلى المتمثل فى المشروعات الكبيرة أو الصغيرة ، فضلا عن وجود للقطاع الخاص الصناعى غير المنظم الذى يتبع فنونا إنتاجية كثيفة العمل. كما ان هناك قطاعا خاصا صناعيا حديث ينتج للسوق المحلى ويوظف أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال ، وآخر للتصدير للأسواق الخارجية يلتزم بشروط السلامة الصحية الدولية ، وبمعايير منع تشغيل الأطفال. ومما لاشك فيه أن هذا التجزؤ سوف يكون له تأثيره فى علاقة القطاع الخاص الصناعى بأسواق العمل.

ثالثاً - دور القطاع الخاص الصناعى فى توفير فرص العمل فى الاقتصاد المصرى :

من المعروف نظريا ان أسواق العمل تتأثر بالأداء الاقتصادى الكلى ، وخاصة بنمو الناتج المحلى الإجمالى ، وان هذا الأثر يتم من خلال قناتين ، تتمثل الأولى فى معدل نمو الناتج ومدى استقراره واستدامته ، وما ينتج عن ذلك من آثار على توفير فرص العمل فى الاقتصاد القومى . وبالنسبة للقناة الثانية فهى تتمثل فى هيكل ومحتوى النمو ، وما إذا كان النمو يحدث فى قطاعات تستخدم فنون إنتاجية كثيفة العمل ام لا ، وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو على زيادة معدلات التشغيل فى الاقتصاد القومى .

وقد اظهر الجزء السابق من الدراسة انخفاض معدل نمو العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعى خلال الفترة الثانية (فترة الإصلاح الاقتصادى) بالمقارنة بالفترة الأولى (فترة الانفتاح الاقتصادى) ، وأيضا انخفاض مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى العمالة بالمقارنة بالمعدلات العالمية ، فهل يرجع ذلك إلى ضعف محتوى العمالة فى القطاع الخاص الصناعى ونوه؟. هذا ما سوف تجيب عنه الدراسة فى الأجزاء التالية.

⁵ El Ehwany, N. and M. Metwally, (2002), "Labor Market Competitiveness and Flexibility in Egypt," in Togan, S. and Hanaa Kheir-El-Din, (eds), Competitiveness in MENA Countries, ERF, Cairo.

1-3. العلاقة بين الناتج والعمالة في القطاع الخاص الصناعي :

تناولت الأدبيات بشأن العلاقة بين الناتج والعمالة ، قضية ما إذا كان النمو المتحقق يساهم في تحقيق فرص عمل (نمو صديق للعمالة) ، أم نمو بلا وظائف . وبالنسبة للقطاع الخاص الصناعي المصري ، فمن خلال توفير معادلة الاتجاه العام لكل من معدل نمو الناتج في القطاع الخاص الصناعي الحقيقي ، ومعدل نمو العمالة الخاصة ، خلال الفترة من عام 1982 / 1983 حتى عام 2005/2006 ، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

$$G(Y_p) = 0.14 - 0.003t$$

(0.002)

$$G(L_p) = 0.122 - 0.22t$$

(0.001)

حيث يعبر كل من $G(Y_p)$ و $G(L_p)$ ، عن معدل نمو الناتج في القطاع الخاص الصناعي الحقيقي ، ومعدل نمو العمالة الخاصة على الترتيب ، و t الزمن . ويتبين من المعادلتين السابقتين ، ان الاتجاه العام لكل من معدل الناتج في القطاع الخاص الصناعي الحقيقي، ومعدل نمو العمالة الخاصة ، سالب ، وأن الخطأ المعياري - القيمة بين الأقواس - يقترب من الصفر ، مما يعنى أن معلمة الزمن معنوية إحصائياً . وكما تلاحظ من أن كلا من متوسط معدل نمو الناتج الخاص الصناعي والعمالة الصناعية الخاصة انخفض في الفترة الثانية (من عام 1991/1992-2005/2006) بالمقارنة بالفترة الأولى (1982/1983-1990/1991) ، إلا أن الفروق بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو العمالة في الفترة الأولى جاءت أكبر من نظيرتها في الفترة الثانية ، الأمر الذي انعكس في زيادة معدل نمو إنتاجية العامل في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (1) .

وإذا كان النظرة السطحية تشير إلى أن نمو الناتج الخاص الصناعي ليس من النوع الموفر للعمالة بشكل كبير ، فقد حقق الناتج الخاص الصناعي خلال الفترة من عام 1982/1983-2005/2006 متوسط معدل نمو قدره 9.9% ، بينما حققت العمالة في القطاع الخاص الصناعي معدل نمو قدره 9% . إلا أن النظرة المتعمقة ، تدل على أن معدل نمو استثمارات القطاع الخاص الصناعي بلغ حوالى 22% ، بما يتجاوز معدل النمو لكل من الناتج والعمالة . ومن ثم يمكن القول بان النمو الذي حدث في القطاع الخاص الصناعي ، وان كان استند إلى عنصرى العمل ورأس المال معا ، إلا أن اعتماده على تعميق وتراكم رأس المال كان أكبر من اعتماده على تكثيف عنصر العمل .

وتؤكد إحدى الدراسات هذا الاستنتاج ، حيث قامت بفحص مصادر النمو الصناعي في القطاع الخاص ، وتوصلت إلى أن مساهمة عنصر العمل في النمو قدرت بحوالى 11% ، و 6% للفترات من عام 1975 إلى عام 1991 ، ومن عام 1992 إلى عام 1997 ، على الترتيب . بينما كانت مساهمة عنصر رأس المال حوالى 68% ، و 20% خلال

نفس الفترات⁶. وأيضاً توصلت دراسة أخرى إلى أن الأهمية النسبية لمساهمة عنصرى العمل ورأس المال فى النمو الصناعى ، قدرت بجوالى 21% ، و 54% ، وذلك خلال الفترة من عام 1982/ 1983 إلى عام 1991/1992 ، و قدرت بجوالى 52% ، و 94% خلال الفترة من عام 1992/1993 إلى عام 2001/2002⁷.

وجدير بالذكر ، فانه يثار عند تناول العلاقة بين الناتج والعمالة ، قضية التعارض الشائع بين مفهومى تعظيم العمالة وتعظيم الناتج ، والذي يظهر نتيجة اختيار فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، حيث يعتقد ان الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال يصاحبها إنتاجية مرتفعة للعامل ، والعكس بالنسبة للطرق الإنتاجية كثيفة العمل فهي تتضمن إنتاجية منخفضة للعامل ، فإذا صح هذا الاعتقاد فإن ثمة تعارض سوف ينشأ بين هدفى تعظيم العمالة وتعظيم الناتج . وقد توصلت بعض الدراسات التطبيقية إلى انه يمكن التوفيق بين هذين الهدفين من خلال تشجيع الصناعات صغيرة الحجم ، وإزالة التشوهات فى الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج ، ومن خلال التحكم فى تشكيلة المنتجات ، وإحلال العمالة محل رأس المال فى بعض مراحل الإنتاج فى الأنشطة كثيفة رأس المال - وبما لا يؤثر على كفاءة العملية الإنتاجية - من خلال تجزئة مراحل الإنتاج ، فهناك بعض الحلقات التى تحتاج إلى عمالة دون أن يؤثر على جودة الإنتاج (مثل العمليات الخاصة بمعالجة المواد الخام ، والتغليف ، وعمليات نقل المنتجات داخل المصنع) ، وما يتطلبه هذا من توعية أصحاب المصانع الخاصة بإمكانيات الإحلال بين المراحل أو الوظائف الإنتاجية المختلفة ، ونسب المزج عند كل مرحلة أو عند كل عملية إنتاجية⁸.

وترى بعض الأدبيات ، انه يمكن التوفيق بين هدفى زيادة التشغيل وزيادة الإنتاجية ، وخاصة فى حالة الاقتصادات ذات النمو الموجب للناتج المحلى الاجمالى ، وذلك إذا تراوحت مرونة التوظف للاقتصاد القومى بين الصفر والواحد الصحيح⁹. وكذا يشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2004/2005، إلى انه فى الأجل القصير عادة ما يصاحب الإصلاحات الهيكلية تعارض بين نمو الإنتاجية وبين حجم التشغيل مما يؤدي إلى تقلص العمالة على المستوى القطاعى ، إلا انه فى الأجل الطويل - وعلى المستوى الكلى - تستجيب الأسواق لهذه التغيرات ، وعادة ما تصاحب المعدلات المرتفعة من نمو الإنتاجية معدلات مماثلة لنمو التشغيل¹⁰.

⁶ " Egypt's Manufacturing Sector Factor Inputs and TFP Over Half a Century " , Lobna Abdellatif

⁷ محرم صالح الحداد ، وعبد السلام السيد ، " قياس الإنتاجية على المستوى القومى والقطاعى : حالة مصر " ، ندوة طرق قياس الإنتاجية ، معهد التخطيط القومى ، ومعهد الاقتصاد الكمى التونسى ، القاهرة ، يونيو 2007.

⁸ Morawetz, D., "Employment Implication of Industrialization in Developing Countries", Economic Journal, Vol.84., No. 325, September, 1974., P. 501.

⁹ - Kapsos, S. (2005), " The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants " , ILO, Employment Strategy Papers, Paper no. 12, p.5.

¹⁰ - ILO (2004), " World Employment Report 2004-2005 " , Chapter 2.

2-3. مرونة التوظيف في القطاع الخاص الصناعي :

تعد مرونة التوظيف من الأدوات التخطيطية الهامة التي تساعد متخذى القرار من التعرف على محتوى عنصر العمل فى النمو الاقتصادى ، وهى تعبر عن درجة استجابة سوق العمل للمتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى . وتحسب مرونة التوظيف من خلال قسمة التغير النسبى فى العمالة إلى التغير النسبى فى الناتج . وتكمن فائدتها فى انها تدلنا على مقدار النمو الاقتصادى المطلوب تحقيقه لتوفير أعداد معينة من الوظائف الجديدة سنويا . وقد أشارت العديد من الدراسات - خاصة بعد حدوث الأزمات المالية فى الدول الآسيوية - إلى أهمية التقدير الدقيق لمرونة العمل على المستوى الكلى للاقتصاد ، أو على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية .

ومن خلال حساب الدراسة الحالية لمرونة التوظيف للقطاع الخاص الصناعى - طبقا لطريقة مرونة القوس - تبين انها بلغت فى المتوسط خلال الفترة من عام 1983/1982 حتى عام 2006/2005 ، حوالى 0.60 ، وانها تزيد بشكل كبير عن نظيرتها فى القطاع الخاص (0.30) ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى (0.21) . كما أن الفترة الثانية شهدت قيمة مرتفعة نسبيا لمرونة التوظيف فى القطاع الخاص الصناعى (0.77) بالمقارنة بالفترة الأولى (0.32) .

وقد توصلت دراسة اخرى ، إلى ان مرونة التشغيل فى قطاع الصناعة جاءت مساوية لـ (0.61) خلال الفترة من 2005/2004-1981/1980 ، وان مرونة التشغيل للصناعات الفرعية جاءت على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (3) ، والذى يبين منه ان أعلى قيمة لمرونة التشغيل وجدت فى صناعات : المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، والخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث¹¹ .

جدول رقم (3) قيم مرونة التشغيل للناتج فى الصناعات التحويلية المختلفة

للفترة (1981/1980-2004/2003)

المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	0.87
الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	00.68
الكيمائيات والمنتجات الكيماوية	0.45
الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	0.43
منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	0.42

¹¹ تفرق الدراسات بين النشاط كثيف العمل Labour Intensive ، وبين النشاط كثيف التشغيل Employment Intensive ، ففى حين يشبر المفهوم الأول إلى طبيعة الفن الانتاجى السائد فى النشاط ، فان الثانى يشير إلى عدد فرص العمل التى تولدها زيادة الإنتاج ، انظر لمزيد من التفصيل:

) " " -
2008 (130

الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود والأغذية	0.34
الصناعات المعدنية الأساسية	0.23
صناعة المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات	0.14

المصدر : نجلاء الاهوانى ، ونهال المغربل ، " كثافة التشغيل فى نمو الاقتصاد المصرى ، مع التركيز على الصناعات التحويلية " ، ورقة عمل رقم (130) ، مارس 2008 ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية .

وعلى اى حال ، فان الفهم الجيد للتعرف على محتوى العمالة فى القطاع الخاص الصناعى ، يتطلب دراسة :
نمط الكثافة الرأسمالية المصاحب للاستثمارات الصناعية الخاصة ، وهذا ما سوف يتم تناوله فى الجزء التالى .

3-3. الفن الإنتاجى ودرجات الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعى :

استعرضت الأدبيات الاقتصادية ، عدة مؤشرات للتعبير عن درجة تكثيف عناصر الإنتاج فى الفن الإنتاجى المستخدم فى العملية الإنتاجية : معامل رأس المال إلى العمل ، ومعامل رأس المال إلى الناتج ومعامل العمل إلى الناتج ، ونسبة الأجور إلى القيمة المضافة ، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى ، إلا أن المؤشر الشائع الاستخدام لقياس الكثافة الرأسمالية - العمالية - المصاحبة للفن الإنتاجى ، هو معامل رأس المال إلى العمل - سواء كان متوسطاً أو حدياً¹² .
ومن خلال فحص درجات الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعى - استناداً إلى حساب معامل رأس المال إلى العمل الحدى - تبين أن تكلفة توفير فرصة عمل جديدة فى القطاع الخاص الصناعى ارتفعت من 11 ألف جنية فى عام 1983/1982 إلى 59 ألف جنية عام 2006/2005 . وقد بلغ متوسط معدل نمو درجة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعى لاجمالى الفترة حوالى 26% متجاوزاً كل من معدل نمو الناتج والعمالة ، ومتجاوزاً أيضاً معدل نمو درجة الكثافة الرأسمالية على المستوى القومى - الذى يقدر بحوالى 10% - الأمر الذى معه يمكن التأكيد على ان النمو الخاص الصناعى اعتمد بشكل أكبر على تكثيف رأس المال مقارنة بتكثيف العمالة .

وعلى الرغم من ارتفاع درجة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعى فى الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولى على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (4) ، إلا انه لايزال متوسط تكلفة توفير فرصة عمل جديدة فى القطاع الخاص الصناعى اقل من نظيره على مستوى القطاع الخاص أو الاقتصاد القومى . بما يعنى أن ضخ المزيد من الاستثمارات فى القطاع الخاص الصناعى سوف يودى إلى توفير فرص عمل أكثر ، مما لو تم ضخها فى قطاعات أخرى فى القطاع الخاص أو على المستوى القومى .

¹² Bhalla, A.S. (Ed.), "Technology and Employment In Industry : A Case Study Approach " , Second Edition, International Labour Office, Geneva, 1981, ch.1.

جدول رقم (4) تطور درجة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعي (تكلفة توفير فرصة عمل جديدة)
خلال الفترة من 1983/1982-2005/2006 (ألف جنيه مصري)

الفترة الزمنية	درجة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعي	درجة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص	درجة الكثافة الرأسمالية للاقتصاد القومي
/1990-1983/1982 1991	34.2	45.7	53.7
/2005-1993/1992 2006	45.0	79.1	154.2
اجمالي الفترة	41.1	66.5	116.5

المصدر : من إعداد الباحث

وبفحص درجات الكثافة الرأسمالية طبقاً للأنشطة ، يتضح من خلال الجدول رقم (5) مجموعة من الدلائل الهامة ، على النحو التالي :

1- ان الصناعات الأكثر كثافة عمالية (صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ، وصناعة الخشب ومنتجاته) والتي تساهم بنسبة ملموسة فى التشغيل ، لا تحصل إلا على نسب قليلة من الاستثمارات الخاصة الصناعية ومن تساهم بنسبة محدودة فى اجمالى الناتج الصناعى (12%) ، والعكس بالنسبة للصناعات التى تتمتع بدرجات كثافة رأسمالية مرتفعة نسبياً (صناعة الكيماويات الأساسية ومنتجاتها ، والصناعات المعدنية الأساسية) ، فانها تحصل على نسب أكبر من من الاستثمارات الخاصة الصناعية ، وتساهم بنسبة أكبر فى اجمالى الناتج الصناعى (25%) .

2- ان الصناعات الأكثر كثافة عمالية ، جاءت مساهمتها فى العمالة أكبر من مساهمتها فى الناتج ، والعكس بالعكس صحيح بالنسبة للصناعات الأكثر كثافة رأسمالية ، بما يؤكد قضية التعارض والمفاضلة بين هدفى تعظيم الناتج والتشغيل .

3- هناك مجموعة من الصناعات متوسطة الكثافة الرأسمالية ، مثل : الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية ، وصناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، تحقق مساهمات معنوية فى كل من التشغيل والناتج معا ، وهى من الصناعات المرغوب التوسع فيها ، نظراً لانها تحقق التوافق بين هدفى تعظيم الناتج والتشغيل .

جدول رقم (5) مؤشرات الكثافة الرأسمالية فى الصناعات التحويلية الفرعية

خلال الفترة من 2001-2005

الصناعة	الكثافة الرأسمالية (ألف جنيه)	المساهمة فى الاستثمار (%)	المساهمة فى العمالة (%)	المساهمة فى الإنتاج (%)
غزل ونسيج وملابس وجلود	71.2	11.2	30.0	10.7
الخشب ومنتجاته	86.8	0.9	2.3	0.7
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	194.5	4.0	4.6	3.0
صناعات هندسية والإلكترونية وكهربائية	195.5	16.5	18.4	30.6
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	261.4	19.0	18.8	23.5
مواد بناء وخزف وصينى وحراريات	460.9	10.7	6.7	5.7
كيماويات أساسية ومنتجاتها	488.7	19.8	13.4	15.3
معدنية أساسية	874.5	17.6	5.2	9.4
الاجمالي	258.3	100.0	100.0	100.0

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، "الهيئة العامة للتنمية الصناعية"، مجلد (1) العدد (5)، يونيو 2006.

وقد توصلت إحدى الدراسات التى قامت بتحليل كثافة التشغيل للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة 1993/1992-1996/1995، ان هناك بعض الأنشطة الفرعية التى تمكنت من توليد فرص عمل كثيرة، لمجرد انها حظيت بأفضلية مرتفعة من الاستثمار رغم انها بطبيعتها غير كثيفة العمل (كالصناعات الهندسية وبعض الصناعات النسيجية، وبعض الصناعات غير المعدنية). وتتلخص الدراسة ان سياسة الاستثمار التى اتبعت فى تلك الفترة الزمنية لم تلعب دورا فى توجيه الموارد النادرة إلى القطاعات القادرة بطبيعتها على خلق فرص العمل الكثيرة، كما انه لم يكن لها دور فى تشجيع القطاعات التى حظيت باستثمارات كبيرة على تغيير استخدامها لمدخلات الإنتاج تجاه الفنون الإنتاجية كثيفة العمل¹³.

ويمكن التعرف على أسباب زيادة الكثافة الرأسمالية للقطاع الخاص الصناعى، من خلال تحليل ما طرأ على البيئة الاقتصادية التى يعمل من خلالها هذا القطاع، وذلك على النحو التالى:

¹³ Abdel Latif, L. (2001), "Investment Policy, Employment and Poverty in Egyptian Manufacturing," in Nassar, H. and Heba El Laithy, (eds), Socio-economic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, CEFRS (Cairo University) and SFD, Cairo.

1. تغير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة فى القطاع الخاص الصناعى: حيث شهدت الفترة من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005 ، ارتفاعا متزايدا فى متوسط اجر العامل فى القطاع الخاص الصناعى بالمقارنة بسعر الفائدة على الإقراض ، وما يؤدي بمنشآت القطاع الخاص الصناعى وهى تسعى لتعظيم ربحها إلى تفضيل استخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال .

2. شهدت الفترة محل الدراسة تخفيضات متتالية فى مستوى التعريف الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية والآلات والمعدات ، وعلى الرغم من انه يترتب على هذا ، انخفاض أسعار السلع الرأسمالية ، ومن ثم زيادة درجة الكثافة العمالية من ناحية ، وانخفاض تكاليف إنتاج المنتجات النهائية وأسعارها من ناحية أخرى ، وما يؤدي إلى زيادة أرباحها وتوسع الصناعة نتيجة لذلك ، ومن ثم امتصاص المزيد من الأيدي العاملة. إلا أن التفسير الأقوى لزيادة درجات الكثافة الرأسمالية على الرغم من انخفاض مستوى التعريف الجمركية ، هو أن انخفاض أسعار الواردات من السلع الرأسمالية فى السوق المحلى ، قد يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها - طبقا لقانون الطلب والعرض- أو اختيار الآلات ومعدات أكثر حداثة وتمييزا ، ومن ثم حدوث زيادة فى درجات الكثافة الرأسمالية المصاحبة لاستثمارات القطاع الخاص الصناعى .

3. تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى : فقد شهدت الفترة من عام 1982/1981-2007/2006 تطوران لسعر صرف الجنيه المصرى ، التطور الأول قبل عام 1991 ، حيث كان هناك مغالاة فى سعر صرف الجنيه المصرى وتقويم الجنيه المصرى بأكثر من قيمته الحقيقية بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى ، والذي يعد من العوامل التى ساهمت فى انخفاض تكلفة الآلات والمعدات الرأسمالية المستوردة ، وشجعت الشركات على استخدام الأساليب الفنية التى تعتمد على استخدام الكثافة الرأسمالية فى الإنتاج. والتطور الثانى الذى شهد تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى منذ عام 1991 وحتى الان ، وعلى الرغم من أن هذا التطور كان متوقعا معه تخفيض حدة الزيادة فى درجات الكثافة الرأسمالية ، إلا أن ما حدث هو العكس ، وقد يفسر ذلك بحدوث اثر سعري متمثل فى ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية ومن ثم زيادة درجات الكثافة الرأسمالية. وبمعنى آخر فان القطاع الخاص الصناعى المصرى قد واجه اثرين فيما يتعلق بعلاقة درجات الكثافة الرأسمالية المصاحبة له بالتغيرات فى سعر الصرف ، الأثر الأول اثر كمي ، والذي من المحتمل انه حدث خلال الفترة الأولى ، والأثر الثانى هو اثر سعري حدث خلال الفترة الثانية ، وفى كلتا الفترتين ارتفعت درجات الكثافة الرأسمالية .

4. بانخفاض محتوى العمالة فى صادرات القطاع الخاص الصناعى : على الرغم من مصر اتبعت سياسة تشجيع الصادرات خلال فترتى الانفتاح والإصلاح الاقتصادى ، ولاسيما بعد أن أظهرت العديد من الدراسات فى

الدول النامية ان إتباع هذه السياسة يتيح فرص عمل أكثر بالمقارنة بسياسة الإحلال محل الواردات وبالتالي يمكن تخفيض أعداد العاطلين ، إلا انه يبدو أن اثر هذه السياسة على زيادة فرص التوظيف فى القطاع الخاص الصناعى فى مصر كانت محدودة ، وذلك بسبب هيكل الصادرات الخاصة الصناعية الذى اعتمد على صادرات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستخدام للطاقة . حيث استحوذت منتجات الصناعات كثيفة رأس المال والطاقة فى مصر (الاسمنت - الحديد والصلب - الأسمدة) على وزن نسبي كبير من اجمالى الصادرات الصناعية المصرية - معظم هذه الصناعات مملوكة للقطاع الخاص- بلغ حوالى 30% من جملة الصادرات الصناعية التى بلغت حوالى 23 مليار جنيه فى عام 2006¹⁴ ، كما حققت هذه الصناعات مزايا نسبية وان كانت مصطنعة¹⁵ .

5. زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر للقطاع الصناعى ، والتي يصاحبها درجات مرتفعة من الكثافة الرأسمالية نتيجة الاعتماد الكثيف على الآلات والمعدات ، بالمقارنة باستثمارات القطاع الخاص الصناعى المحلى ، حيث قدرت إحدى الدراسات متوسط المعامل الحدى لرأس المال إلى العمل للاستثمار الأجنبى المباشر ، بحوالى 301 ألف جنيه خلال الفترة من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005¹⁶ .

6. عدم التوسع بالقدر الكبير فى الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل : فطبقا لتقديرات الصندوق الاجتماعى للتنمية ، فان تكلفة فرصة العمل تبلغ نحو 8.5 ألف جنيه للمشروعات الصغيرة ، وحوالى 1375 جنيه للمشروعات متناهية الصغر¹⁷ . كما تقدر متوسط تكلفة فرصة العمل للصناعات متناهية الصغر والصناعات الصغيرة بالنسبة للصناعات المدرجة فى السجل الصناعى بالهيئة العامة للتصنيع ، بحوالى 22 الف جنيه . وهى تقل عن متوسط تكلفة فرصة العمل للقطاع الخاص الصناعى فى مجمله .

7. ارتفاع قيمة الطاقات العاطلة فى القطاع الخاص الصناعى : حيث يؤدى ارتفاع الطاقة العاطلة فى نشاط ما ، إلى نقص الإنتاج دون المستوى الذى يمكن تحقيقه بما يؤدى إلى انخفاض الإنتاج ، ومن ثم نقص التشغيل ، ومن

¹⁴ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات مصر - انترانت

¹⁵ مصطفى محمد عز العرب ، " مستقبل الميزة النسبية للصناعة المصرية فى ظل التحرير الاقتصادى "، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للاقتصاديين المصريين ، "التصنيع فى ظل التحرير الاقتصادى" ، القاهرة، 26 - 28 نوفمبر، 1992 ، ص28 .

¹⁶ طارق نوير ، " تقييم اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على التشغيل فى مصر " ، نوفمبر 2007 ، دراسة تحت النشر .

¹⁷ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " تقدير تكلفة فرصة العمل للمشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر من واقع نتائج المسح الميدانى للمشروعات التى يمونها الصندوق الاجتماعى للتنمية " ، فبراير 2007 .

ناحية أخرى تؤدي الطاقة العاطلة إلى زيادة درجة الكثافة الرأسمالية ممثلة في ارتفاع معامل رأس المال إلى العمل نتيجة تزايد المخزون من السلع النهائية ومستلزمات الإنتاج ، فضلا عن محدودية ضخ استثمارات جديدة في ظل تواجدها¹⁸ . وتشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة الطاقة العاطلة في القطاع الخاص الصناعي ، بلغت حوالي 7.2 مليار جنيه في عام 2004/2003 . تتركز حوالي 50% منها في الصناعات كثيفة عنصر العمل (صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ، وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة)¹⁹ .

8. الاعتقاد من قبل المستثمرين بان الآلة لا تسبب مشاكل بالمقارنة عنصر العمل وما يسببه من مشاكل ونزاعات العلاقات العمالية ، وتكاليف - الوقت والمال - التفاوض مع النقابات العمالية لها ، ومن ثم فان المستثمرين يفضلون الآلة على الانسان .

4-3. طاقة القطاع الخاص الصناعي الاستيعابية لتوفير فرص العمل :

تشير التقديرات إلى أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا ، يقدر بحوالي 800 ألف ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، " هل في استطاعة القطاع الخاص الصناعي توفير هذا العدد من فرص العمل سنويا " ؟ . من خلال اخذ قيمة مرونة التوظيف للعام الأخير (2006/2005) وقدرها 0.68 ، فان زيادة قدرها مليار جنيه في ناتج القطاع الخاص الصناعي ، سوف يوفر 37.5 ألف فرصة عمل إضافية . وعليه فانه لكي يستوعب القطاع الخاص الصناعي 800 ألف فرصة عمل ، فان الأمر يتطلب زيادة في ناتج القطاع الخاص الصناعي ، بحوالي 21.3 مليار جنيه سنويا ، اي تحقيق معدل نمو قدره 26% (لاحظ ان الوضع الحالي لنمو القطاع الخاص الصناعي في حدود 9%) ، وهذا أمر يخرج عن قدرة القطاع الخاص الصناعي . وأيضا من خلال اخذ تكلفة توفير فرصة عمل جديدة إضافية (المعامل الحدى لرأس المال إلى العمل) ، وقدرها 61 ألف جنيه في نفس العام ، فان استيعاب القطاع الخاص الصناعي لـ 800 ألف فرصة عمل ، يتطلب استثمارات قدرها 48.8 مليار جنية ، وهي استثمارات ضخمة ، تقترب من استثمارات القطاع الخاص كله .

وأیضا إذا علمنا أن معدل نمو القوة العاملة ، يقدر حاليا بحوالي 2.8% سنويا ، وان متوسط نسبة العاملين بالقطاع الخاص الصناعي يقدر بحوالي 10% من اجمالي القوة العاملة . فان القطاع الخاص الصناعي يتطلب ان يزيد عدد العاملين به بنسبة تقدر بحوالي 28% سنويا ، لكي يقوم باستيعاب اجمالي الزيادة السنوية في القوة العاملة . ومثل هذا المعدل المرتفع لنمو العمالة في القطاع الخاص الصناعي يصعب تحقيقه عمليا ، ومن ثم يكون من غير المنطقي ان نعتمد على القطاع الخاص الصناعة وحده في استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا .

¹⁸ - محمود عبد الفضيل ، " الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية " ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ديسمبر 2005 .

¹⁹ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، " نشرة الإنتاج الفعلي والطاقات العاطلة والمخزون من الإنتاج التام ، على مستوى أهم الأنشطة الصناعية بالقطاع الخاص " ، 2006/2005

وكذلك فان سرعة التحضر فى مصر تسير بمعدل أسرع من سرعة التصنيع ، ففى عامى 1996 و 2006 بلغت نسبة سكان الحضر حوالى 43% من اجمالى سكان مصر ، فى حين بلغت نسبة العاملين بالقطاع الخاص الصناعى نحو 10% من اجمالى القوة العاملة ، ومعنى آخر فانه يعتقد ان التحضر قد سبق التصنيع فى مصر²⁰ . وهذا الوضع ساهم بشكل كبير فى انخفاض الأهمية النسبية للعاملين بالقطاع الخاص الصناعى .

ومما يحد من قدرة القطاع الخاص الصناعى على استيعاب كم كبير من الايدى العاملة فى مصر ، هو توظيفه لعمالة فنية ذات مهارات عالية وتدريب كافى ، وهذه النوعية من العمالة ، غير متوافرة فى الوقت الحالى بسبب عدم استجابة مخرجات نظام التعليم للمهارات التى يتطلبها القطاع الصناعى ، وبما يمثل عائقاً أمام توسع القطاع الخاص الصناعى فى العمالة ، خاصة فى ظل اعتماده على التكنولوجيا العالية والابتكارات . إلى جانب عزوف الشباب عن الانضمام للعمل بالقطاع الخاص الصناعى ، وتفضيله للوظيفة الحكومية²¹ . وهذا الأمر يستدعى ضرورة تفعيل استراتيجية لإصلاح منظومة التعليم والتدريب ، فعلى الرغم من أن وجود استراتيجية لإصلاح التعليم سوف تؤتى ثمارها فى الأجل المتوسط والطويل ، إلا أن النقص فى المهارات على المدى القصير ، ينبغى أن يواجه بإجراءات معينة مثل التدريب المستهدف ، والأنشطة الخاصة بإعادة التأهيل لزيادة الإمداد بالعمالة المطلوبة ، وخلق عمالة قادرة على المشاركة فى القطاع الخاص .

رابعاً – محدّدات التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى : تحليل قياسي :

تبين من الأجزاء السابقة للدراسة ، انخفاض معدل نمو العمالة فى القطاع الخاص الصناعى ، وارتفاع درجات الكثافة الرأسمالية خلال الفترة محل الدراسة ، هذه الدلائل لانتيج لنا التعرف على العوامل المؤثرة والمسببة لتناقص معدل

²⁰ فى الدول الصناعية المتقدمة ، كانت سرعة التصنيع تسير بمعدل أكبر من سرعة التحضر ، حيث كانت نسبة العاملين فى القطاع الصناعى دائما أكبر من نسبة السكان الذين يعيشون بالمدن . وعلى النقيض من ذلك نجد أن حركة الهجرة قد حدثت فى مصر قبل أن يستطيع قطاع الصناعة أن يقطع شوطاً مناسباً فى التنمية ، بحيث يستطيع ان يستوعب فائض العمل الزراعى المهاجر من الريف ، بل فقد حدثت الهجرة إلى مدن مصر ، وهى تعاني أصلاً من وجود نسبة من المتعطلين ، انظر : محمود عبد السميع على ، هيكل التوظيف الصناعى المحتمل فى ظل التحرير الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للاقتصاديين المصريين ، التصنيع فى ظل التحرير الاقتصادى ، القاهرة ، نوفمبر 1992 .

²¹ فى استطلاع رأى للأمر المصرية ، اظهر أن هناك تفضيل للعمل فى القطاع الحكومى بنسبة 92.7% مقابل 2.1% فضل العمل الخاص ، و5.2% وافق على العمل فى أى قطاع يوفر فرصة عمل مناسبة . وعن أسباب تفضيل الباحثين للعمل فى القطاع الحكومى . جاءت الأسباب على النحو التالى: الاستقرار الوظيفى ، وجود تأمين اجتماعى وتأمين صحى . ثم ظروف عمل أفضل وساعات عمل مريحة ثم المكانة الاجتماعية . لمزيد من التفاصيل ، انظر :

– المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " تفضيلات الباحثين عن عمل ما بين القطاعين الحكومى والخاص " ، 2005 .

نمو العمالة في القطاع الخاص الصناعي ، ويسعى هذا الجزء إلى فحص محددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي قياسيا .

1.4. توصيف النموذج ومنهجية التقدير، والبيانات المستخدمة :

في سبيل إجراء التحليل الكمي لتعيين المحددات الحاكمة للتشغيل في القطاع الخاص الصناعي ، سوف يتم صياغة دالة الطلب على العمالة ، بالاعتماد على توصيف هاميرميث ، والذي توصل إلى أن دالة الطلب على العمالة ، هي دالة مشتقة من دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة²² . يمكن كتابة الدالة بشكل عام :

$$EMP = f(\text{Output} , W_R , \text{Dummy})$$

العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعي = دالة في الناتج الحقيقي للقطاع الخاص الصناعي ، السعر النسبي لعنصر العمل (متوسط الأجر الحقيقي للعامل مقسوما على سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض) ، متغير صوري يعكس الأحوال الاقتصادية والمؤسسية للاقتصاد بما في ذلك الرواج والازدهار ، والركود والتباطؤ- التحسينات التشريعية في سوق العمل .

ولتقدير المعادلة السابقة قياسيا سوف يتم إجراء اختبار علاقة التوازن طويل الأجل، من خلال استخدام طريقة أعظم الإمكان ليوهانسن ، ولتحديد مدى تمتع المتغيرات الداخلة في العلاقة بمخاصية التكامل المشترك . ثم صياغة نموذج تصحيح الخطأ²³ في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات - لتحديد العلاقة في الأجل القصير . وذلك باستخدام حزمة البرامج Eviews .

تمثل الخطوة الأولى للتعامل مع السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، في ضرورة اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية ، والذي سوف يتم باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع²⁴ ، حيث يمثل الفرض العدمي وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية أي عدم سكونها ، في مقابل الفرض البديل الذي يقضي بان السلسلة ساكنة .

بتطبيق الاختبار على البيانات المتاحة للفترة الزمنية من عام 1982/1981 - 2006/2005 ، والتي تم تجهيزها وفقا لما يوضحه الجدول رقم (م2) في ملحق الدراسة ، اظهرت نتائج هذا الاختبار ، أن كلا من متغير لوغاريتم العمالة، ولوغاريتم الناتج متكاملان - ساكنان - من الدرجة (1) ، بينما جاء متغير السعر النسبي لعنصر العمل ساكنا من الدرجة (صفر) ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (6) .

²² " Labor Demand: What Do We Know? What Don't We Know?" , NBER Working Daniel S. Hamermesh
Paper No. 3890 , November 1991.

²³ ترجمة : Vector Error Correction Model

²⁴ ترجمة : Augmented Dicky Fuller

جدول رقم (6) نتائج اختبار جذور الوحدة (سكون السلاسل الزمنية- ديكى فولر الموسع ADF)

إحصائية ديكى فولر الموسع		المتغيرات
المستويات المطلقة	الفروق الأولى	
2.31 -	3.93-	لوغاريتم العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعى
1.78 -	4.56 -	لوغاريتم الناتج الحقيقى للقطاع الخاص الصناعى
6.10-	-	لوغاريتم السعر النسبى لعنصر العمل

القيمة الحرجة لاختبار (ADF) عند مستوى معنوية : 5% ، 10% ، هـ : - 2.99 ، - 2.63

2.4 - تعيين محددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي في الأجل الطويل :

نظرا لان كل من متغيرى : العمالة ، والناتج جاءا متكاملان من الدرجة الأولى ، لذا يمكن تحليل مدى وجود تكامل مشترك ، ومدى جود علاقة توازن طويل الأجل بينهما . وقد أظهرت أدبيات الاقتصاد ان طريقة أعظم الإمكان ذات المعلومات الكاملة ليوهانسن²⁵ لاختبار التكامل المشترك، مفضلة عن طريقة انجل - جرانجر ، وخاصة بالنسبة للعينات صغيرة الحجم .

وبتطبيق المنهجية المذكورة ، وطبقا لنسبة الامكان الاعظم²⁶ ، يتم رفض الفرض الصفرى بعدم وجود معادلة تكامل واحدة ، وقبول الفرض البديل ، بحيث تكون معادلة التوازن فى الأجل الطويل على النحو التالى ، والذي يتبين منها ان مرونة التوظف فى الأجل للطويل جاءت مساوية لـ 0.31 ، وهى معنوية إحصائيا (انظر النتائج تفصيلا فى الملحق رقم (3م)²⁷ .

$$\text{LNEMP} = 3.68 + 0.31 * \text{LNIOUTPUT} + 0.05 * \text{TREND}$$

(3.21) (5.72)

3.4 - تعيين محددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي في الأجل القصير :

لتحليل السلوك الحركى للطلب على عمالة القطاع الخاص الصناعى فى الأجل القصير - للتعرف على آلية تعديل الطلب على العمالة فى الأجل القصير للحفاظ على مستواه التوازنى فى الأجل الطويل - وإزاء ان كلا من متغيرات العمالة ، والناتج فى القطاع الخاص الصناعى ، اظهرا علاقة توازن طويلة الأجل ، سوف يتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ ذو المعادلة الواحدة²⁸ ، وذلك على النحو التالى :

²⁵ ترجمة : Johansson's FIML

²⁶ ترجمة: Likelihood Ratio

²⁷ ()

²⁸ ترجمة : Single - Equation Error Correction Model (SEECM)

$$\Delta EMP_t = \mu_0 + \sum_{j=1}^m a_{0,j} \Delta EMP_{t-j} + \sum_{j=1}^n b_{0,j} \Delta X_{t-j} + \lambda_0 \varepsilon_{0,t-j} + Z_{0t}$$

حيث يمثل المتغير التابع فى المعادلة السابقة ، الفروق الأولى لمتغير لوغاريتم العمالة ، بينما تمثل المتغيرات المفسرة ، بمجموع الفروق الأولى للمتغير التابع ، إلى جانب الفروق الأولى للمتغيرات المفسرة الأخرى ، بالإضافة إلى حد تصحيح الخطأ (EC) ، وذلك بفترة إبطاء واحدة.

وقد تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، تارة باستخدام متجه التكامل المشترك ليوهانسن FIML ، وتارة أخرى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وذلك بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية من النموذج باستخدام طريقة التخفيض المتتالي²⁹ .

ويوضح الجدول رقم (7) تقديرات النموذج باستخدام الطريقتين ، حيث يتبين منه انه بالاستناد إلى جودة توفيق النموذج وقيمة كل من معامل التحديد ، والخطأ المعياري للمعادلة ، فإن النموذج الثانى يعد أفضل من نظيره الأول ، وذلك لتمثيل السلوك الحركى للطلب على العمالة فى القطاع الخاص الصناعى فى الأجل القصير³⁰ . حيث جاء متغير السعر النسبى لعنصر العمل معنويا إحصائيا ، وإشارته سالبة ومتوافقة مع المنطق الاقتصادى ، كما جاءت إشارة متغير ناتج القطاع الخاص الصناعى موجبة ومعنوى إحصائيا ، وأيضاً جاءت إشارة المتغير الصورى موجبة ، ومعنوى إحصائيا . بينما لم تظهر اى معنوية إحصائية لكل من متغير العمالة المبطى والناتج المبطى . وبالنسبة لمعامل حد تصحيح الخطأ ، فقد جاء إشارته سالبة ومعنوى إحصائيا .

²⁹ ترجمة : Sequential Reduction

³⁰ وذلك بعد التأكد من عدم وجود ارتباط تسلسلى ، من خلال اختبار : Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

جدول رقم (7) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لمحددات التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى³¹

المتغيرات المستقلة	نموذج (1) متجه FIML	نموذج (2) متجه OLS
	D(LNEMP)	D(LNEMP)
حد تصحيح الخطأ (EC)	-0.233 (-2.27)	-0.198 (-2.15)
الحد الثابت	1.199 (2.54)	0.180 (3.38)
D(LNOUTPUT)	- -	0.345 (3.82)
LNW_R	-0.123 (-2.40)	-0.000 (-2.94)
DUMMY	0.040 (3.06)	0.047 (4.28)
معامل التحديد R-squared	0.49	0.67
S.E. equation	0.031	0.026

الخلاصة: أظهر التحليل القياسى لمحددات التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى ، ان متغير الناتج الخاص الصناعى يؤثر على التشغيل فى الأجل الطويل ، بينما فى الأجل القصير يتأثر التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى بالناتج الخاص الصناعى ، والسعر النسبى لعنصر العمل ، وحالة النشاط الاقتصادى . وبشكل عام فانه من زاوية مضامين السياسة ، يدلنا هذا التحليل ان العمل على زيادة الناتج لقطاع الصناعة الخاص ، وزيادة الاستثمارات ، وتخفيض السعر النسبى لعنصر العمل لاختيار فنون إنتاجية تميل نحو الكثافة العمالية بشكل أكبر مما هو متحقق حالياً ، سوف تسهم بإيجابية فى زيادة مستوى التشغيل فى القطاع الخاص الصناعى .

خامساً – مضامين السياسة :

تعد قضية تشغيل الداخلين الجدد إلى سوق العمل من القضايا الحيوية المرتبطة بمحاربة الفقر والتخفيف من وطأته ، وفى ظل اقتصاد السوق فان هناك آمال كبيرة معقودة على القطاع الخاص ، وخاصة الصناعى منه على توفير

³¹ القيم بين الأقواس ، هى لإحصائية (ت) المحسوبة

المزيد من فرص العمل. إلا ان القطاع الخاص الصناعى اعتمد فى نموه على تكثيف كل من عنصر العمل ، وعنصر رأس المال معا ، وان كان اعتماده على الأخير أكبر. وهو ساهم فى توفير فرص عمل بالقدر الذى تناسب مع معدل النمو الذى حققه ، والاستثمارات الموجهة إليه ، إلا أن زيادة محتوى العمالة فى نمو القطاع الخاص الصناعى تصاحبت مع زيادة درجات الكثافة الرأسمالية المصاحبة لاستثماراته ، ومعنى آخر فقد تزايدت كثافة التشغيل فى هذا القطاع مع زيادة كثافة رأس المال ، أى أن الوظائف تولدت من صناعات كثيفة رأس المال.

ومع التسليم بأن القطاع الخاص الصناعى لن يضطلع وحده بمهمة امتصاص الزيادة فى القوة العاملة الجديدة التى تدخل أسواق العمل سنويا ، والتى تقدر بحوالى 800 ألف بحث عن العمل ، إلا أنه يعتقد بأنه لو كان الفن الإنتاجى المستخدم فى هذا القطاع فناً إنتاجياً أقل كثافة رأسمالية من ذلك السائد ، لساهم ذلك كثيراً فى زيادة نسبة العاملين بهذا القطاع. والسؤال الذى يطرح نفسه، هو: كيف يستطيع القطاع الخاص الصناعى استيعاب فرص عمل أكثر مما هو متحقق حالياً؟. وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، فإن التوصيات ومضامين السياسة المقترحة لزيادة التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل فى القطاع الخاص الصناعى ، تنحصر فى الآتى:

1- إعادة ضبط العلاقة بين الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة الحقيقية ، بما يعكس ظروف الوفرة أو الندرة الحقيقية للموارد المحلية ، من خلال رفع أسعار الفائدة على الإقراض بمعدلات أكبر من معدلات الأجور الحقيقية ، وخفض التكلفة " الفعلية " لعنصر العمل من خلال سرعة البت والحسم فى النزاعات العمالية ، وتحقيق مرونة أكبر - خفض درجة الجمود - لأسواق العمل ، بحيث تكون قوانين العمل صديقة للاستثمار ، وبما يودى فى النهاية إلى انخفاض درجات الكثافة الرأسمالية فى القطاع الخاص الصناعى ، ويصحح من انحراف المزايا النسبية للصناعات المختلفة داخله.

2- زيادة معدلات نمو الناتج الخاص الصناعى ، وذلك لبلوغ المستويات العالمية لنسبة العمالة فى القطاع الخاص الصناعى إلى جملة العمالة فى القطاع الخاص ، وبما يتطلبه ذلك من زيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعى فى اجمالى استثمارات القطاع الخاص ، وتيسير توفير الاراضى للمشروعات الصناعية ، وإنشاء المناطق الصناعية والتصديرية المجهزة ، وإعداد حزمة من الحوافز لتوجيه الاستثمار الخاص الصناعى إلى مناطق صعيد مصر التى تعاني من معدلات بطالة مرتفعة.

3- عدم التضحية بهدف التشغيل على حساب هدف النمو ، ولا العكس. لذا يجب تحفيز الاستثمارات للتوجه نحو الصناعات الديناميكية الأخذ فى النمو من ناحية (لتحقيق هدف النمو)، والصناعات كثيفة العمالة من ناحية أخرى (لتحقيق هدف التشغيل) ، مع إيلاء أهمية قصوى لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات متوسطة الكثافة الرأسمالية التى

تحقق هدفى تعظيم الناتج والتشغيل معا ، مثل الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية ، وصناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .

4- الارتقاء بأحوال القطاع الصناعى غير المنظم وتنظيمه وتحسين الشروط والظروف المحيطة به ، باعتباره قطاع مستوعب لنسبة غير قليلة من العمالة الصناعية ، وبما يساهم فى القضاء على ظاهرة التشغيل الناقص به .

5- ربط الحوافز المقدمة للمشروعات الصناعية الخاصة بتحقيق هدف زيادة التشغيل ، وذلك من خلال تقديم الحكومة لمساعدات مالية مباشرة للشركات التى تحقق حجم معين من التوظيف ، ومساهمة الدولة بنسبة فى تكاليف التأمينات الاجتماعية للمشروعات التصديرية كثيفة العمالة . وفى هذا الشأن يقترح الاهتمام بمعايير الكثافة الرأسمالية أو العمالية عند تقييم المشروعات .

6- إزالة أسباب وجود الطاقات العاطلة فى القطاع الخاص الصناعى ، بما يساهم فى توظيف فرص عمل أكثر ، ودون الحاجة إلى ضخ استثمارات جديدة . والتحكم فى سرعة التحضر ، من خلال الاهتمام بالتصنيع الريفى القائم على الخامات المحلية المتوافرة فى ريف مصر وإحياء الصناعات التقليدية التراثية به ، والتوسع فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كصناعات مغذية من خلال رؤية تكاملية مع المشروعات الكبيرة .

وختاما ، فانه هناك حاجة ماسة لإعادة النظر فى السياسة الصناعية ، بحيث تأخذ فى الاعتبار زيادة محتوى العمالة فى النمو ، وإحداث توزيع متوازن للاستثمار يراعى تحقيق أهداف النمو والتشغيل الصناعيين ، مع ايلاء أهمية قصوى للصناعات التى تحقق مساهمات كبيرة فى كل من العمالة والناتج .

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. احمد بن سليمان بن عبيد ، " محددات التوظيف فى القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجى " ، جامعة الملك سعود ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 31 ، العدد 1 ، 2003 .
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة لعام 2006، القاهرة، 2007 .
3. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " تفضيلات الباحثين عن عمل ما بين القطاعين الحكومى والخاص " ، 2005 .
4. تومى صالح ، " تحليل قياسى للطلب على العمالة بالجزائر : 1967-1989 " ، ندوة تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة فى البلدان العربية ، المعهد العربى للتخطيط ، القاهرة ، مايو 1997 .
5. حازم الببلاوى ، " دور الدولة فى الاقتصاد " ، دار الشروق ، 2000 .
6. سعيد النجار (تحرير) ، " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية " ، أبو ظبى ، صندوق النقد العربى ، ديسمبر 1988 .
7. سلطان أبو على ، " تهيئة الصناعة المصرية للانطلاق : وجهة نظر اقتصادية " ، بحث مقدم إلى أكاديمية البحث العلمى ، القاهرة ، 2004 .
8. سميحة فوزى ، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر " ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (68) ، مايو 2002 .
9. صبرى أبو زيد ، " العلاقة بين الإنتاجية والبطالة فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد، الإنتاجية فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 23-25 ابريل، 1991، ص 24 .
10. طارق نوير ، " تقييم اثر الفن الانتاجى المستخدم فى قطاع الصناعة المصرى على العمالة " رسالة ماجستير غير منشورة ، فى الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 1994 .

11. طارق نوير ، " تقييم اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على التشغيل فى مصر " ، نوفمبر 2007 ، دراسة تحت النشر.
12. عبد المطلب عبد الجيد ، نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ، الموارد البشرية و البطالة ، القاهرة ، نوفمبر 1989 .
13. على سليمان ، " دور القطاع الخاص فى التنمية مع التطبيق على مصر " ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2000 .
14. محرم صالح الحداد ، وعبد السلام السيد ، " قياس الإنتاجية على المستوى القومى والقطاعى : حالة مصر " ، ندوة طرق قياس الإنتاجية ، معهد التخطيط القومى ، ومعهد الاقتصاد الكمى التونسى ، القاهرة ، يونيه 2007 .
15. محمد على الرمضان ، محمد ناجى التونى ، " الطلب على العمالة فى نشاط الخدمات الاجتماعية فى دولة الكويت " ، ندوة تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة فى البلدان العربية ، المعهد العربى للتخطيط ، القاهرة ، مايو 1997 .
16. محمد ناظم محمد حنفى ، أبعاد مشكلة اختيار الأسلوب الفنى للإنتاج بالقطاع العام فى الدول النامية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (1117) ، القاهرة ، 1970
17. محمود عبد السميع على ، هيكل التوظف الصناعى المحتمل فى ظل التحرير الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للاقتصاديين المصريين ، التصنيع فى ظل التحرير الاقتصادى ، القاهرة ، نوفمبر 1992 .
18. محمود عبد الفضيل ، " الطاقات العاطلة فى الصناعة المصرية " ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، ديسمبر 2005 .
19. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " تقدير تكلفة فرصة العمل للمشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر من واقع نتائج المسح الميدانى للمشروعات التى يمونها الصندوق الاجتماعى للتنمية " ، فبراير 2007 .
20. مصطفى محمد عز العرب ، مستقبل الميزة النسبية للصناعة المصرية فى ظل التحرير الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للاقتصاديين المصريين ، التصنيع فى ظل التحرير الاقتصادى ، القاهرة ، نوفمبر ، 1992

21. منظمة العمل الدولية ، " نحو إستراتيجية وبرامج لخلق فرص توظيف جديدة والحد من الفقر فى مصر " جنيف ، 1997 .
22. نادر فرجاني ، " البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة " ، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، 1995 .
23. : نجلاء الاهوانى ، ونهال المغربل ، " كثافة التشغيل فى نمو الاقتصاد المصرى ، مع التركيز على الصناعات التحويلية " ، ورقة عمل رقم (130) ، مارس 2008 ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية .
24. وزارة التنمية الاقتصادية ، " سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1981/1982-2005/2006 " .

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية

1. Bhalla, A.S ., (ED.), (1981), "Technology and Employment in Industry: A Case Study Approach" , Second Edition ,International Labor Office , Geneva.
2. Daniel S. Hamermesh , (1987) , " The Demand for Labor in the Long Run " , NBER Working Paper No. 1297.
3. Daniel S. Hamermesh , (1991) , " Labor Demand: What Do We Know? What Don't We Know?" , NBER Working Paper No. 3890.
4. El Ehwany, N. and M. Metwally, (2002), "Labor Market Competitiveness and Flexibility in Egypt," in Togan, S. and Hanaa Kheir-El-Din, (eds), Competitiveness in MENA Countries, ERF, Cairo.
5. Engle, Robert F. and Granger C.W.J., (1987) , "Contegration and Error Correction Representation, Estimation and Testing", Econometrica.
6. Elna Moolman , (2003) , " An Econometric Analysis of Labor Demand at an Industry Level in South Africa " , TIPS , Working Paper 5.
7. Fergany , Nader , (1998) , " Dynamics of Employment Creation and Destruction Egypt " , ALMISHKAT.
8. Greene , William H. (1993) , " Econometric Analysis , Second Edition , New York , Macmillan Publishing Company.
9. Hill, H. (1991). "Employment Effects of Multinational Enterprises in Indonesia", Working Paper No. 67 (Geneva: ILO).
10. Hamed A.al- Ghannam , (2005) , " Estimation of Saudi Private Firms Labor Demand Elasticities : Truncated Model " , King Saud Univ., Riyadh , Vol.17.
11. Iyanatul Islam, Suahasil Nazara., (2000) , "Estimating Employment Elasticity for The Indonesian Economy", International Labor Office, Jakarta, Indonesia.
12. International Labor Office , (1997/1998) , " World Employment Report " .
13. Ibrahim Awad, (2003) , "Economic Reform, Employment Policy in Egypt" , Aspects of the Structural Reform conference , Department of Economics , FEPS, Cairo University, Cairo

14. ILO , (1984a) , "Technology Choice Employment Generation in Multinational Enterprises in Developing Countries" (Geneva : ILO).
15. Joseph G. Altonji , (1982) , " The Intertemporal Substitution Model of Labour Market Fluctuations: An Empirical Analysis" ,Review of Economic Studies.
16. Kapsos, S. (2005), The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants,ILO, Employment Strategy Papers.
17. Lall, Sanjaya (1995a). "Employment and Foreign Investment: Policy Options for Developing Countries", International Labour Review, 134, 4-5, (Geneva: ILO) .
18. Lobna Abdellatif , " Egypt's Manufacturing Sector Factor inputs and TFP over half a century "
19. Lucas, Robert E. and Leonard Rapping., (1970) , "Real Wages, Employment and Inflation". In E. S. Phelps. ed. Microeconomic Foundations of Employment and Inflation Theory. New York: Norton.
20. Morawetz, D., (1974) , "Employment Implication of Industrialization in Developing Countries", Economic Journal, Vol.84.
21. Samiha Fawzy and Nihal El-Megharbel, (2004) , " Public and Private Investment in Egypt: Crowding-Out or Crowding-In? " , ECES Working Paper Series , (WP96).
22. Samir Radwan, (2002), " Employment and Unemployment in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies", ECES, working paper No 70.
23. Stewart, F., and P. Streeten, (1971) , " Conflicts Between Output and Employment Objectives in Developing Countries" , Oxford Economic Papers, Vol. 23

ملاحق الدراسة

جدول رقم (1م) المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي

السنوات	النتائج الحقيقية للقطاع الخاص الصناعي (مليون جنيه)	النتائج بالأسعار الجارية للقطاع الخاص الصناعي (مليون جنيه)	الاستثمارات المنفذة للقطاع الخاص الصناعي (مليون جنيه)	العمالة للقطاع الخاص الصناعي (ألف عامل)	الأجور للقطاع الخاص الصناعي (مليون جنيه)
1982/1981	920.0	920.0	300.0	289.2	439.0
1983/1982	1213.0	1207.0	550.0	339.3	521.9
1984/1983	1254.0	1657.0	700.0	388.4	620.3
1985/1984	1382.0	2207.0	950.0	437.8	734.4
1986/1985	1543.0	2838.0	1250.0	499.9	896.9
1987/1986	1750.0	4072.0	1650.0	529.1	1096.8
1988/1987	1894.0	5090.0	2191.0	599.9	1543.9
1989/1988	2091.2	6955.0	2810.0	634.3	1787.5
1990/1989	2300.5	9042.0	2681.0	702.1	2400.4
1991/1990	2505.5	10225.0	2701.0	693.4	2908.6
1992/1991	2548.5	12625.0	2807.0	724.1	3279.3
1993/1992	2633.3	14350.0	2738.0	761.2	3610.7
1994/1993	2769.5	16979.0	2159.0	849.6	4218.4
1995/1994	3074.1	20096.0	4609.0	951.0	5446.9
1996/1995	3384.8	23453.0	5553.0	1057.0	6302.5
1997/1996	4364.2	32031.0	7601.0	1243.0	7847.1
1998/1997	5059.4	39087.4	3471.0	1305.0	8585.1
1999/1998	5718.0	45250.5	7239.0	1390.0	11838.2
2000/1999	6535.7	53046.8	3991.0	1488.0	11938.8
2001/2000	6950.8	55235.5	3961.6	1582.0	15423.1
2002/2001	7244.2	60048.5	3190.5	1737.6	16928.2
2003/2002	7377.1	61424.1	3375.2	1851.7	17902.4
2004/2003	7578.8	71123.8	3032.2	1957.9	18915.6
2005/2004	7916.7	76282.1	4207.6	2091.4	21427.0
2006/2005	8387.0	83533.8	8005.2	2227.2	24975.3

جدول رقم (2م) تجهيز المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي (التابعة والمفسرة)

المتغيرات	طريقة الحساب والتجهيز	مصدر البيانات
العمالة المتولدة من القطاع الخاص الصناعي	اجمالي عدد المشتغلين فى القطاع الخاص الصناعي ، للسنوات (1982/1981 - 2005/2006)	سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1982/1981-2006/2005، الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية.
الناتج الحقيقى للقطاع الخاص الصناعي	الناتج الحقيقى المتولد من القطاع الخاص الصناعي ، للسنوات (1982/1981 - 2005/2006)	سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1982/1981-2006/2005، الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية.
السعر النسبى لعنصر العمل = متوسط الأجر الحقيقى للعامل مقسوما على سعر الفائدة الحقيقى على الإقراض ، حيث :		
متوسط اجر العامل الحقيقى	محسوب من خلال قسمة متوسط أجر العامل السنوى الأسمى على مكمش الناتج المحلى الاجمالي لسنة الأساس (عام 1981 = 100) .	سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة 1982/1981-2006/2005، الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية.
سعر الفائدة الحقيقى على الإقراض	سعر الفائدة على الإقراض معدل بواسطة معدل التضخم المحسوب على أساس مكمش الناتج المحلى الاجمالي .	مؤشرات التنمية العالمية (WDI) الصادرة عن البنك الدولى لعام 2007
المتغير الصورى	وهو يعكس الأحوال الاقتصادية للاقتصاد المصرى (الرواج والازدهار ، والركود والتباطؤ) ويأخذ القيمة صفر للسنوات (1987/1986-1991/1992، 1998/1997-2002/2003) ، والقيمة واحد صحيح للسنوات (1982/1981-1986/1985، 1993/1992-1997/1996 ، 2004/2003-2006/2005) .	

جدول رقم (3م) نتائج اختبار التكامل المشترك بين العمالة والناجح في القطاع الخاص الصناعي

الفترة الزمنية: 1981-2005 - عدد مشاهدات العينة = 23				
فرض الاختبار: اتجاه خطى فى البيانات				
سلاسل البيانات: LNEMP LNIOUTPUT - فترة الإبطاء: 1				
مستوى المعنوية 1%	مستوى المعنوية 5%	نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio	قيمة الجذور المميزة	فرض العدم: عدد معادلات التكامل المشترك
25.32	30.45	29.62	0.66	لا يوجد *
12.25	16.26	4.81	0.19	واحدة على الأقل
متجه التكامل المشترك المرجح				
الاتجاه الخطى	LNIOUTPUT	LNEMP	الحد الثابت	
0.05-	0.31-	1.00	3.68-	
0.01-	0.09-	-	الخطأ المعيارى	